Journal of Human and Social Sciences (JHSS) • Vol 7, Issue 3 (2023) • P: 61 - 45
https://journals.ajsrp.com/index.php/jhss
ISSN: 2522-3380 (Online) • ISSN: 2522-3380 (Print)

Cosmic justice between theory and practice in John Rawls' philosophy

Prof-lecturer \ Abdelghani Boussekek
Faculty of Humanities and Social Sciences | University of Batna 1 | Algeria

Received: 10/04/2022
Revised: 13/04/2022
Accepted: 01/01/2023
Published: 30/03/2023

* Corresponding author: abdelghani.boussekek@univ-batna.dz

Citation: Boussekek, A. (2023). Cosmic justice between theory and practice in John Rawls' philosophy. Journal of Humanities & Social Sciences, 7(3),45 – 61. https://doi.org/10.26389/AJSRP.C100421

2023 © AJSRP • National Research Center, Palestine, all rights reserved.

• Open Access

This article is an open access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY-NC) license

Abstract: Justice is one of the most important human virtues that a person should have, as he is a moral and ethical being as well as a social and even universal value. Before it, injustice and hatred will disappear, and peace, love, brotherhood and tolerance prevail, and among the theories that have emerged, the theory of justice by the American philosopher John Rawls, who proposed the idea of universal justice It is justice between peoples and nations that is built according to new foundations and principles that serve as a starting point for building new social and political systems, and from there building a new society in order to realize the dream of mankind and humanity in reaching effective justice in which inequality and injustice will disappear and universal justice is achieved on the ground. That is why the aim of this article was to show how justice can be achieved among peoples, and how we can build social justice within society and between peoples, and therefore we will follow the critical analytical approach to discuss these ideas, in order to reach the desired results, including the possibility of applying the foundations and principles of global justice. As for the recommendations that we can make, they are that justice is a moral virtue and one of the principles upon which societies are built. Rawls also recommends that justice be applied within and between societies according to a just law.

Keywords: Justice, law, peoples, cosmic, human.

العدالة الكونية بين النظرية والتطبيق في فلسفة جون راولز

الأستاذ المحاضر/ عبد الغاني بوالسكك
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية | جامعة باتنة 1 | الجزائر

المستخلص: تعدّ العدالة من أهم الفضائل الإنسانية التي يجب أن يتحلى بها الإنسان فهو كائن قيمي أخلاقي كما أنها قيمة اجتماعية بل وعالميه، فبتحققها يزول الظلم والكراهية ويسود السلام والحب والأخوة والتسامح، ومن النظريات التي ظهرت نظرية العدالة للفيلسوف الأمريكي جون راولز، الذي طرح فكرة العدالة الكونية وهي عدالة بين الشعوب والأمم تبنى وفق أسس ومبادئ جديدة تكون منطلقا لبناء الأنظمة الاجتماعية والسياسية الجديدة، ومن ثمة بناء مجتمع جديد من أجل تحقيق حلم الإنسانية في الوصول إلى عدالة واقعية يزول فيها الظلم وتتحقق العدالة الكونية في أرض الواقع.، ولهذا كان الهدف من هذا المقال وهو تبيان كيف يمكن تحقيق العدالة بين الشعوب، وعليه سنتبع المنهج التحليلي النقدي لمناقشة هذه الأفكار من أجل الوصول إلى النتائج المرجوة، ومنها إمكانية تطبيق أسس ومبادئ العدالة العالمية، أما التوصيات التي يمكن أن نخرج بها فهي أن العدالة فضيلة أخلاقية ومبدأ من المبادئ التي تبنى عليها المجتمعات، كما يوصي راولز بضرورة تطبيق العدالة داخل وبين المجتمعات وفقا لقانون عادل.

الكلمات المفتاحية: عدالة، قانون، شعوب، كونية، إنسان.

مقدمة:

تعد العدالة مطلبا من المطالب الإنسانية فهي مطلب كل الأفراد والشعوب، ولقد شغلت الفكر الإنساني باعتبار الإنسان كائنا اجتماعيا وكائنا مفكرا، فهو كائن لا يمكنه أن يعيش منعزلا عن الآخرين، ونظرا إلى اجتماعه مع بني جنسه، وتطور المجتمعات فإن غريزة حب البقاء والتملك والسيطرة قد أبانت عن نفسها بين الأفراد في المجتمع، وحتى يحد المجتمع من مظاهر التعدي على الآخرين وممتلكاتهم وضع نظام وقوانين، فظهرت الدولة إلاّ أنّ التفاوت في تطبيق هذا النظام والقانون أدى إلى تمرد البعض ونشوء الحروب والعنف، ففكر الإنسان بأكثر عقلانية في تحقيق العدالة بكل أبعادها، فكانت نظريات وأفكار سقراط وأفلاطون وأرسطو، ثم نظريات الفارابي وابن خلدون(1332 - 1406م) في المدينة الفاضلة والعصبية والدولة وزاد اهتمام المفكرين في العصر الحديث والمعاصر بمشكلة العدالة في كل أبعادها الفرديّة والاجتماعيّة والكونيّة، فكانت نظريات جون لوك(1632 - 1704) وجان جاك روسو (1712-1778)، وصولا إلى أشهرها وهي نظرية جون راولز ويعد هذا الأخير أحد أبرز الفلاسفة المعاصرين الذين درسوا قضية شغلت الفكر الإنسانيّ سواء الاجتماعيّ أو السياسيّ ألا وهي قضية العدالة، ونظرا إلى أن راولز له نظريّة قائمة بذاتها في العدالة فقد لقّب بفيلسوف العدالة دون منازع، لأن نظريّته في العدالة تعدّ انقلابا في الفلسفة السياسية والمجتمع والأخلاق _ بل تعد من أهمّ إبداعات الفلسفة المعاصرة _ فقد أسس نظريّته في العدالة وفق مبادئ وأفكار ونظريات، متأثرا في ذلك بأشهر الفلاسفة الذين درسوا هذا الموضوع، سواء في الفلسفة القديمة اليونانية أمثال سقراط وأفلاطون وأرسطو، أو في فلسفة العصور الوسطى أمثال أوغسطين(354 – 430م)، أو الحديثة أمثال كانط(1724 - 1804) ولوك وروسو وهوبز(1588 - 1679)، لكن الجديد الذي جاء به راولز هو التنظير العقليّ والفلسفيّ لأسس مبادئ العادلة وتطبيقاتها الواقعية، فهو في الحقيقة ليس فيلسوفا يفكر تفكيرا بعيدا عن الواقع، بل هو فيلسوف واقعيّ أراد لنظريّته أن تناقش موضوع واقعي ألا وهو مشكلة العدالة، فمن هو جون راولز؟ وما مفهومه للعدالة؟ وكيف يجب أن تبنى العدالة داخل المجتمع الواحد، وبين الأمم فيما بيها؟ هل يمكن أن نصل إلى عدالة كونية؟ هل العدالة "الراولزية" مجرّد نظرية مجردة أم هي قابلة للتحقّق في أرض الواقع؟

الخلفية الفكرية والسياسية لفلسفة جون راولز:

"ولد جون راولز في 21 شباط 1921 في منطقة بالتيمور في ولاية ميرلاند الأمريكية، كان والده وليم لي راولز مشغولا بالمحاماة... وكانت والدته أنّا أبل من المدافعين عن حق مشاركة النساء في الانتخابات، تلقى تربية تقوم على فكرة المساواة بين البيض والسود على أساس ولادته في جنوب أمريكا، كما آمنت أسرته بنبذ العصبيّة. دخل جون راولز إلى المدرسة الإعدادية وأكمل بها دراسته سنة 1939، ومن هنا بدأت رغبته في دراسة مفهوم العدالة قبل جون راولز في جامعة برنستون ودرس الفلسفة فيها حيث كان شغوفا بها وحصل على البكالوريوس في سنة 1943 وكانت أمريكا قد دخلت الحرب العالمية الثانية حينها فالتحق بالجيش وأصبح جنديا... وكانت الحرب بالنسبة له تجربة صعبة (حمة غريب، 2009، ص 14)

فعلم من تجاربه في الحرب ومن أخبارها ما يحدثه البشر لبعضهم البعض من مآسي ودمار ورأى بأم عينيه الرومانسية المتعطشة للدماء لدى النازيين والتي سماها فيما بعد بـ: الديانة المنحرفة، كما رأى ما خلفته القنابل النووية في هيروشيما ونكازاكي باليابان

إن ما نتج عن الحرب العالمية الثانية من دمار وشرور جعل جونراولز يرفض أكبر المذاهب السائدة في عصره والتي قامت عليها كثير من السياسات الأمريكية ألا وهو المذهب النفعي الذي أسسه بنتام وغيره، والذي سيطر على الفكر الليبرالي الغربي، لأنه مذهب يسعى للمنفعة غير الأخلاقية، وهذا ما جعله يترك الجيش ليعود إلى أحضان الجامعة لينال درجة الدكتوراه في الفلسفة وبالتحديد في فلسفة الأخلاق وفي دراساته في الدكتوراه و تجاربه في الحرب بدأ اليأس يتسرب

إليه حول مستقبل البشرية والمدنية والحضارة إلا أنه لم يقع في فلسفة التشاؤم، بل راح ينظر وينظَر للبشرية بمبادئ العدالة الكونية بين الأفراد والمجتمعات والشعوب.

أصدر أهم كتبه وهو نظرية في العدالة سنة 1971 التي نظر فيها للعدالة التي يجب أن تسود بين الأفراد والمجتمعات كما أصدر كاب آخر بعنوان العدالة كإنصاف والذي ضمّ أكثر الأفكار الرئيسية المرتبطة بنظريته في العدالة وبعد أن أصدر كتابه الثالث الليبرالية السياسية بدأت أفكاره السياسية تتضح خصوصا فيما يتعلق بالعدالة التوزيعية ووصل إلى فكرة مفادها: "أن الدولة الليبرالية العادلة يجب أن تكون غير آخذة بأية نظرة حول مفهومي الخير والشر"(حمة غريب، 2009، ص 17)

ولقد رأى راولز في الليبرالية أساس الدولة وأساس العدالة، فبالاعتماد على القيم الليبرالية يمكن تحقيق الاحترام بين المواطنين ومن أهم هذه القيم قيمتا الحرية والعدالة، فإذن فكره يمتاز بالأخلاقية الواقعية والعدالة الاجتماعية، أما في آخر كتاب قانون الشعوب الذي نشر سنة 1999، فقد عمم نظريته في العدالة مخرجا إياها من المجال الفردي والاجتماعي الضيق إلى المجال الأوسع ألا وهو المجال الدولي والعلاقات الدولية مؤكدا أن الشعوب يجب أن تنعم بالحرية والمساواة اللذين هما أساس العدالة، وأن تنبذ العنف والحرب، ولا يكون ذلك إلا بالمساواة بين الشعوب، وبفضل جهوده في ترسيخ نظرية في العدالة نال جون راولز جائزة القومية للعلوم الإنسانية الأمريكية، وهي الجائزة التي تمنح للمفكرين الذين أبدعوا أفكارا في العلوم الإنسانية وطبعا فهو مبدع نظرية كونية في العدالة لهذا استحق اسم فيلسوف العدالة الكونية.

كانت لجون راولز مواقف تعبر عن إيمانه بمبادئ العدالة الكونية كرفضه للحرب العالمية الثانية، ورفضه استخدام الأسلحة النووية، كما أدان دخول الولايات المتحدة الأمريكية للفتنام، قدس الليبرالية وقيمها دافع عنها ضد منتقديها مؤمنا بالمصلحة العامة على حساب الخاصة، "شهد له أحد فلاسفة الاشتراكية بعد عام من إصدار كتابه (نظرية العدالة) بأن إبداع راولز ألزم الجميع أن يراجعوا تصوراتهم ومبادئهم التصورية والسياسية الأساسية"(حمة غريب، 2009، ص 21)

كتب جون راولز في الأخلاق والسياسة والاقتصاد والقانون وعلم النفس والاجتماع وكان يصل تلك الموضوعات بالفكرة المركزية لديه ألا وهي العدالة فما مفهومه للعدالة؟

أ- في مفهوم العدالة

في كتابه نظرية العدالة يتساءل جون راولز هل بإمكان تكوين مجتمع متكامل ومتناسب وفعال ومتكون من مواطنين عقلانيين ومتساويين وأحرار بواسطة مفهوم كمفهوم العدالة وكيف يجب أن تكون العدالة لكي يتحقق ذلك الهدف؟

ويجيب جون راولز على هذا السؤال "لكي يتحقق الهدف المذكور يجب أن لا نتعامل مع العدالة كفضيلة أخلاقية فردية بل كعمل جماعي يتعلق بالشكل المباشر بالمؤسسات العامة داخل المجتمع قائلا: إن العدالة الموضوع الأساسي و وحدة تقييم المؤسسات كما هو حال الحقيقة في الفلسفة ويجب أن تكون العدالة الأسلوبية المحضة"(حمة غريب، 2009، ص 26)

لهذا فقد آمن جون راولز بنظرية العدالة في المؤسسات السياسية العامة للدولة بحيث يمكن أن تكون أساسا للنظام السياسي و القانون الداخلي العام للمجتمع، فهذه النظرية نظرية سياسية جاءت من أجل الدفاع عن المجتمعات الليبرالية وسياستها الداخلية والخارجية، أما جون راولز فيرى أن "العدالة هي الفضيلة الأولى للمؤسسات الاجتماعية كما هي الحقيق للأنظمة الفكرية ومهما كانت النظرية أنيقة ومقتصدة لابد من رفضها إذا كانت غير صادقة، كذلك الأمر

بالنسبة إلى القوانين والمؤسسات مهما كانتولديها كفاءة وجيدة التشكيل لابد من إبطالها إذا كانت غير عادلة"(راولز،2011، ص ص 29-30)

إذن فالعدالة عند جون راولز مرتبطة بالعدالة الاجتماعية المتعلقة أساسا بجميع أفراد المجتمع وخاصة مؤسساته التي تعبر عنه فالعدالة كمفهوم عملي مرتبطة بالمؤسسات العامة للمجتمع وهذا الربط هو ما يساعدها على أداء وظيفتها، فالعدالة هي التي تحفظ حقوق المواطنين داخل المجتمع، والتي لا يمكن انتهاكها بأي صفة حتى ولو كان ذلك لمصلحة المجتمع، فحرية الأفراد وحقوقهم راسخة ومصانة بواسطة العدالة، ولا يمكن أن تكون محل مساومات سياسية أو مصالح اجتماعية.

والإنسان بطبعه حسب جون راولز يميل إلى العدالة فهي فضيلة أخلاقية وطبع في الإنسان، أما الحروب والظلم والعداوات فتعود حسبه إلى الظروف الموضوعية القاهرة التي فرضت على الإنسان وهنا يؤكد جون راولز على فكرة أساسية وهي أن العدالة موجودة أصلا ولتحقيقها لابد من تصحيح ورفع الظلم فقط وليس إيجاد العدالة أما ما يناقض العدالة أو اللاعدل فيقول عنه راولز: "يمكن احتمال اللاعدل فقط إذا كان هذا ضروريا لتجنب لا عدالة أكبر، ولأنهما أولى فضائل النشاط البشري فإن الحقيقة والعدالة غير قابلين للمساومة"(راولز، 2011، ص 30)

بعدها يعود جون راولز ليتحدث عن دور العدالة في المجتمع، ليؤكد أن المجتمع حسن التنظيم هو المجتمع العادل، والذي يملك تصور عمومي للعدالة، بمعنى أن جميع أفراده يقبلون نفس مبادئ العدالة، والتي على أساسها تقوم وتنظم جميع مؤسسات المجتمع، ولعلاقة العدالة بالمجتمع وأفراده يقول ديفيد جونستون: "إن القدرة على إعطاء تقديرات بشأن الأمور التي لها صلة بالعدالة والإنصاف واحتمال التحفز أو التأثر بأحكام من مثل تلك الأمور تعرف بأنها "قدرة على الإحساس بالعدالة"(7- ص 24)

وهي نفس الفكرة التي نجدها لدى جون راولز عندما يقول: "إن إحساسهم (الأفراد) العام بالعدالة تجعل تعاونهم الآمن مع بعضهم بعضا ممكنا، وبين الأفراد الذين لديهم أهداف وأغراض متباينة يرسخ تصور مشترك للعدالة، وروابط الصداقة المدنية فالرغبة العامة بالعدالة تحد من السعي وراء غايات أخرى، ويمكن التفكير بتصور عمومي للعدالة على أنه يتألف من الدستور أو التشريع الأساسي لرابطة بشرية ذات تنظيم جيد"(راولز 2011، ص 31)

الإنسان هو الكائن الوحيد الذي منح موهبة الكلام والتفكير، وعليه يمكن أن يعبر ويتصور مفهوم للعدالة والإحساس بالعدالة والظلم، كما يميز الخير من الشر "وكان فيلسوف القرن السابع عشر توماس هوبز يعتقد أيضا أن القدرة على الإحساس بالعدالة هي من الخصائص التي تميز البشر وقد ربط بين تلك القدرة وتعلم اللغة"(جونستون، 2012، ص25)

وربما هي الفكرة التي نجدها لدى أرسطو الذي كان يؤكد في مجمل أعماله أن قدرة الإحساس بالعدالة تجعل بالإمكان أن يتفق البشر مع بعضهم على مفاهيم ومعايير أساسية تمكنهم من التفاهم والعيش المشترك، لكن توماس هوبز أراد أن يلفت الانتباه إلى حقيقة وهي: أن عدم الاتفاق حول تلك المعايير يخلق فرصا للصراع، والعداوات والظلم إلا أنهما في النهاية يتفقان معا على أن قدرة الإحساس بالعدالة هي من الخصائص التي تميز البشر، وعليه فان تصور العدالة تصور متعدد، لكن لا يعني ذلك عدم الوصول إلى تصور مشترك، "يبدو من الطبيعي التفكير بأن مفهوم العدالة مختلف عن التصورات المتنوعة للعدالة وأنه يتحدد من خلال الدور الذي تشترك فيه هذه المجموعات المختلفة من المبادئ والتصورات المختلفة عندها يمكن لأولئك الذين يحملون تصورات مختلفة عن العدالة الاتفاق على أن المؤسسات تكون عادلة حين لا توجد توزيعات اعتباطية بين الأشخاص في تخصيص الحقوق الأساسية والواجبات... ومن الواضح أن هذا التمييز بين المفهوم والتصورات المتنوعة للعدالة لا يعالج أسئلة مهمة إنه ببساطة يساعد في تعيين دور مبادئ العدالة الاجتماعية"(راولز، 2011، ص 32)

فتصور العدالة يختلف على حسب تصور كل مجموعة لدور المؤسسات التي تطبق مبادئ العدالة سواء في التوزيع أو في الحقوق والواجبات، وهنا يفرق جون راولز بين مفهوم العدالة وتصورها حينما يقول "إن العدالة هي الفضيلة الأولى التي ينبغي أن تتحلى بها المؤسسات الاجتماعية...ويتعين إصلاح القوانين والمؤسسات بغض النظر عن مدى جدواها و حسن تنظيمها أو يتحتم حتى إلغاؤها إذا لم تكن عادلة"(جونستون، 2012 ص 238)

"يقال عن أنواع مختلفة كثيرة من الأشياء أنها عادلة وغير عادلة: ليس فقط القوانين والمؤسسات والأنظمة الاجتماعية، ولكن أيضا أفعال معينة لأنواع كثيرة مثل القرارات والأحكام والادعاءات كما أننا نصف مواقف وميول الأشخاص وكذلك الأشخاص أنفسهم بالعدالة واللاعدالة"(راولز، 2011، ص 33)

وعليه فمفهوم العدالة ينطبق على أشياء كثيرة ونحن نستخدم هذا المصطلح لوصف أفعال وأقوال وقرارات وأحكام، وغيرها بأنها عادلة أو غير عادلة أي ظالمة، وعليه يحدد راولز مجال العدالة الاجتماعية عندما يؤكد "بأنّ العدالة لا يمكن أن توجد إلا أن يكون موضوعها تقسيم الخيرات الأولية والخيرات الأولوية إنما هي ما كان الفرد مائلا للحصول عليه، وتحقيق رغبته فيها مهما كان تصوره وفلسفته في الحياة...من هنا يدخل مفهوم العدالة في المؤسسات الاجتماعية الأساسية وتكون أسسها لأن المؤسسات الأساسية يقول عنها جون راولز أن وظيفتها توزيع الخيرات الأولية الأساسية والوظائف في المجتمع بشكل عادل ومنصف...فنظرية جون راولز حول العدالة تختص بالعدالة الاجتماعية التوزيعية"(حمة غريب، 2009، ص39)

فالعدالة الاجتماعية هي موضوع العدالة بالأساس ونعني بالعدالة الاجتماعية العدالة التوزيعية سواء توزيع الخيرات أو توزيع المناصب بين أفراد المجتمع، أما العدالة أمام القانون فانه حسب جون راولز تحددها الدساتير السائدة في أي مجتمع، وهي عادة لا خلاف حولها لأن القوانين تكون عادلة إذا كانت المؤسسات الاجتماعية عادلة، فتلك تابعه لهذه، وعليه يحدد جون راولز موضوع العدالة الأساسي عندما يقرر أن:"موضوعنا يتعلق بالعدالة الاجتماعية، بالنسبة إلينا إن المادة الأولية للعدالة هي البنية الأساسية للمجتمع أو بدقة أكبر الطريقة التي توزع من خلالها المؤسسات الاجتماعية الرئيسية الحقوق والواجبات الأساسية وتحدد تقسيم المنافع الناتجة عن الشراكة الاجتماعية، إن المقصود بالمؤسسات الرئيسية الدستور السياسي والترتيبات الاقتصادية والاجتماعية"(راولز، 2011، ص34)

ويلاحظ راولز أن تحقيق العدالة الاجتماعية يعود بالأساس إلى التركيبة الأساسية للمجتمع، لما لها من تأثير كبير على العدالة "بنظر راولز: ليست التركيبة الأساسية مجرد موضوع من الموضوعات المتعددة التي يمكن أن تتطرق إليها أي نظرية في العدالة وليست العدالة الاجتماعية مجرد شكل من أشكال أخرى محتملة للعدالة، إن العدالة الاجتماعية بالأحرى تعني جوهر العدالة بمعناها الشامل والأهم يتخيل راولز توزيعا للمهام بين مبادئ العدالة التي تطبق على التركيبة الأساسية للمجتمع وقوانين أو معايير العدالة التي تطبق على مجالات أخرى"(جونستون 2012، ص 244)

فالبنية الأساسية للمجتمع هي التي تحدد تطبيق العدالة الاجتماعية من عدمها وعليها تبنى جميع الأساسيات الأخرى من دستور، ومؤسسات الدولة وعلاقات بين الأفراد فهي جوهر العدالة "إن البنية الأساسية هي المادة الأولية للعدالة لأن تأثيراتها جوهرية جدا وحاضرة منذ البداية...ويجب تطبيق مبادئ العدالة الاجتماعية في المقام الأول ثم تقوم هذه المبادئ بتنظيم اختبار...الدستور السياسي والعناصر الرئيسية للنظام الاقتصادي والاجتماعي وتتوقف عدالة المخطط الاجتماعي بشكل خاص على كيفية تخصيص الحقوق والواجبات الأساسية وعلى الفرص الاقتصادية والشروط الاجتماعية في القطاعات المتنوعة للمجتمع"(راولز، 2011، ص34)

ولتحقيق ذلك لابد حسب جون راولز من تحقيق مبادئ العدالة التي تقوم بفعل تنظيم المجتمع تنظيما جيدا، وتدفع جميع الأفراد إلى أن يتصرفوا بدورهم بعدالة احتراما للعدالة وذلك بمساندة المؤسسات العادلة "و على الرغم من أن العدالة كما علق "هيوم" الفضيلة الحذرة الغيورة يمكن أن نستمر بالتساؤل عن شكل المجتمع العادل بشكل كامل"(راولز 2011، ص35)

وحسب جون راولز، رغم احترام مبادئ العدالة والمؤسسات العادلة فإنّ تصور المجتمع العادل يبقى موضع تساؤل وتصور العدالة الاجتماعية على انه المعيار الذي يمكن أن يقوم الجوانب التوزيعية للبنية الأساسية للمجتمع وهنا يقول راولز "قمت بتمييز مفهوم العدالة الذي يعني موازنة صحيحة بين المطالب المتنافسة عن تصور العدالة كمجموعة من المبادئ المرتبطة...كما وصفت العدالة على أنها جزء من المثال الاجتماعي"(راولز، 2011، ص 37)

وحتى يعطي تصورا أكثر دقة للعدالة عاد راولز لمفهوم العدالة عند أرسطو لا ليتبناه بل ليقوم بنقده على أساس أن هذا التصور مبني على تفضيل الذات على الآخر مما يقود إلى الظلم والعداوات ثم بعد ذلك يقدم تصوره البديل "إن المعنى الأكثر تحديدا الذي أعطاه أرسطو للعدالة والذي منه قد تماشتقاق أكثر الصياغات المألوفة هو لازمة من بلينوكسيا (Pleonexia) بمعنى الحصول على بعض المنافع للذات من خلال الاستيلاء على ما هو للآخر"(راولز، 2011، ص ص 37-38)فالتعريف الذي يدافع عنه راولز هو تعريف يربطه خاصة بفكرة البنية الأساسية للمجتمع أي الذي يكرس العدالة الاجتماعية وهنا يقول: "إن التعريف الذي أتبناه يعمم ليطبق مباشرة على الحالة الأكثر أهمية للعدالة للبنية الأساسية لا يوجد تناقض مع الفكرة التقليدية"(راولز، 2011، ص38)

بعد هذا يعود جون راولز إلى مبادئ العدالة التي من شأنها أن تصدّق على هذا المفهوم وتحقق العدالة الاجتماعية وفقا للبنية الأساسية للمجتمع، والتي تحقق ما يسميه راولز بالإنصاف "مبادئ عدالة البنية الأساسية لمجتمع ما هي هدف أو موضوع الاتفاقية الأصلية إنها المبادئ التي سوف يقبلها أشخاص أحرار وعقلانيون... وهذه الطريقة في النظر إلى مبادئ العدالة سوف أدعوها العدالة إنصافا " (راولز، 2011، ص 39)

في هذه العدالة _إنصافا_ يتكلم راولز على ما يسميه بالوضع الأصلي، وربما هو من بين المصطلحات الأكثر استعمالا في نظرية العدالة عند جون راولز، وهو يعني الوضع الطبيعي والمساواة الطبيعية بين جميع الأفراد، ويقابل دولة الطبيعة عند أصحاب نظرية العقد الاجتماعي، اعتمده راولز كفرض ليبرر به نظرية العدالة"إنه وضع افتراضي صرف له هذه المواصفات حتى يقودنا إلى تصور معين للعدالة"(راولز، 2011، ص 39)

وحسب راولز في هذا الوضع الأصلي يتم الاتفاق على مبادئ العدالة، والتي يكون منطلقها التعاقد على نظام عام للقواعد "تعد العدالة إنصافا مثالا لما أدعوه نظرية العقد...تنص الرؤية التعاقدية أنّ مبادئ معينة سوف يتم قبولها في وضع مبدئي معرف و محدد بشكل جيد"(راولز، 2011، ص44)

ووفق هذا العقد يتم اختيار مبادئ العدالة من طرف أشخاص يصفهم راولز بأنهم أحرار وعقلانيين، وتصبح العدالة الرسمية التي تقوم بفعل التنظيم، ومستبعدة الظلم على أساس عدالة المؤسسات وحيادية السلطات، "يربط مفهوم العدالة والخير مع مبادئ متميزة و التساؤل حول التطابق هو ما إذا كانت هاتين المجموعتين من المقاييس متناسبة مع بعضها على وجه التحديد، كل مفهوم مع مبادئه المرتبطة به يعرف وجهة نظر ما خلالها يمكن تقييم المؤسسات والأفعال وخطط الحياة، إن حس العدالة هو رغبة فاعلة لتطبيق مبادئ العدالة والتصرف بناءً عليها وذلك من وجهة نظر العدالة"(راولز، 2011، ص671)

وهنا نستطيع أن نقول بان العدالة كمفهوم ترتبط بالعدالة كممارسة وهو ما يؤكده راولز بقوله: "إن التصرف بعدالة هو شيء نريد أن نفعله ككائنات عقلانية حرة ومتساوية، إن الرغبة بالتصرف بعدالة والرغبة بالتعبير عن طبيعتنا كأشخاص أخلاقيين أحرار تؤولان إلى تعيين الرغبة نفسها إذا تحدثنا عمليا"(راولز، 2011 ص 677)

ب- مبادئ وأسس العدالة الراولزية:

بعد أن قام راولز بعرض مفهوم و تصور العدالة وربطها بالبنية الأساسية للمجتمع والوضع الأصلي يعود ليربط العدالة بمبادئ أساسية ووفق نظريته في العدالة "يجب أن يحصل كل شخص على حق متساو في المخطط الأكثر اتساعا من الحريات الأساسية المتساوية المتوافق مع مخطط مماثل من الحريات للآخرين"(راولز، 2011، ص 92)

وهنا يرى تحسين حمة غريب في دراسته حول العدالة عند جون راولز أن مبادئ العدالة عند جون راولز مبدآن (تكرار) هما:- مبدأ حفظ الحريات الأساسية.

- مبدأ عدم المساواة في المسائل الاقتصادية.

وحسب حمة غريب هما "المبدآن اللذان يدعي جون راولز بأن الأفراد في الوضع الأصلي وتحت حجاب الغفلة سيتفقون عليها، ولا يمكن الاتفاق على خلافهما و ليس على غيرهما...إن التمسك بهاذين المبدأين هو كالأسس لإيجاد العدالة"(حمة غريب، 2009، ص43)

معنى ذلك أن الأفراد عقلاء وأحرار في المجتمع، وهذا يقودهم إلى الاتفاق حول هذه المبادئ الأساسية لقيام العدالة، التي تنطلق من إقرار الحرية للجميع، لكن بالمقابل عدم المساواة في الجانب الاقتصادي والاجتماعي، أي في التوزيع والمناصب "يجب ترتيب حالات اللامساواة الاقتصادية والاجتماعية بحيث تكون (أ) متوقعة بشكل معقول على أنها لمصلحة كل شخص و(ب) الالتحاق بالمواقع و بالمناصب المفتوحة للجميع"(راولز، 2011، ص 93) وهذه المبادئ حسب جون راولز هي التي تساهم في بناء الوضع الأساسي للمجتمع وتحقيق العدالة، لأنه على أساسها تحدد وتنظم الحقوق والواجبات والمنافع داخل المجتمع. وبناء مؤسسات المجتمع، التي تضمن تطبيق مبادئ العدالة، وهذه الأخيرة هي التي تمنح الشرعية لهذه المؤسسات وإن حفظ الحريات الأساسية هو أساس بناء نظام ديمقراطي مبني على الدستور كما أن جون راولز يقدم مفهوم الحق على مفهوم الخير، وحسب جون راولز، فإن تأمين المبدأ الأول حماية الحريات الأساسية، الذي يؤسس المؤسسات الاجتماعية التي تحقق بدورها المبدأ الثاني من العدالة، مبدأ عدم التساوي وهو المبدأ الثاني عند جون راولز ومبدأ التمايز.

"جميع القيم الاجتماعية _الحرية والفرصة، الثروة والدخل والأسس الاجتماعية لاحترام الذات_ يجب توزيعها بالتساوي إلا إذا كان التوزيع غير المتساوي لأي أو لجميع هذه القيم لمصلحة كل شخص"(راولز، 2011، ص95)

وهذه القيم الاجتماعية الأساسية هي قيم يجب أن توزع بالتساوي، لأنها تمثل حقوق المواطنين بل ويجب تقديمها عند الضرورة على منفعة الفرد "بالنسبة إلى راولز كما هو الحال عند كنت أولوية الحق على الخير، قائمة على زعمين من المهم التمييز بينهما: يشير الزعم الأول إلى أن بعض الحقوق الفردية هي من الأهمية بمكان ما يحول دون غلبة الخير العام ذاته عليها، أما الزعم الثاني فيشير إلى أن مبادئ العدالة التي تحدد حقوقنا غير مرهونة في تبريرها بأي تصور معين للحياة أو كما قال راولز مؤخرا _ بأي تصور أخلاقي أو ديني شامل"(ساندل، 2009 ص21)

والظلم وهو على عكس العدالة يكون عند جون راولز في اللامساواة التي لا تعود بمنفعة على اكبر قدر ممكن من الناس، ولم تحدد العدالة أنواع اللامساواة المسموح بها في حالة الضرورة إلا انه اشترط أن لا تمس بالمبادئ السياسية والحقوق لكل فرد "فالأفراد يحاولون الوصول إلى الخيرات الأولية وهي بدورها على نوعين:

- الخيرات الأولية الطبيعية وهي تشمل على مسائل كالصحة والفكر والاستعدادات الطبيعية...إلاّ أن توزيعها خارج إرادة الإنسان.
- الخيرات الأولية الاجتماعية وهي تشمل على الحقوق والحريات الأساسية والثروة والفرص والمناصب الاجتماعية"(حمة غريب، 2009، ص 49)

وهذا لن يتحقق إلا بما يراه راولز أنه:"من نقطة الاستشراف للعدالة إنصافا من الواجبات الطبيعية الجوهرية واجب العدالة، يتطلب هذا الواجب منا دعم المؤسسات العادلة الموجودة والمطبقة علينا والتقيد بها"(راولز، 2009، ص 156)

رغم أن راولز بين انه لا يوجد اتفاق حول كيفية ترتيب المؤسسات الأساسية داخل المجتمع بحيث تكون أكثر ملائمة للحرية والمساواة وهما من مبادئ العدالة الأساسية بحيث يتلاءمان مع المواطنية الديمقراطية، والعدالة إنصافا عند راولز تنطلق من الوضع الأصلي والمبادئ التي يجب أن تقوم عليها والتي يؤمن بها أشخاص عقلانيين وتحدد العلاقات

فيما بيتهم، "الناس الموجودون في الوضع الأصلي يريدون الاتفاق حول المبادئ الأصلية للتكوين الاجتماعي ومبادئ العدالة التوزيعية وهم على أثر الوصول إلى الاطمئنان في الحصول على أحسن طريقة لتوزيع تلك الخيرات...ليس مبدأ التمايز هو التساوي في الخيرات الأولية بل هو التفاوت...ويعقلن الفروقات الموجودة"(حمة غريب، 2009، ص ص 49-50)

وبتحقيق أحسن الطرق لتوزيع الخيرات بين الأفراد تتحقق ظروف تطبيق العدالة ويتقرر أن التفاوت لا يعني المساواة في الخيرات، بل يؤمن بالاختلاف إلا انه لا يكون مبدأ للظلم بل يجعل من هذه الفروقات أكثر عقلانية، وبهذا تتحقق الظروف التي يمكن على أساسها أن تتحقق العدالة، والتي تجعل الشراكة البشرية الاجتماعية امرأ ممكنا بل وضروريا، بعد ذلك يقول راولز: "نحاول صياغة مبادئ العدالة السياسية حتى إذا حققت البنية الأساسية للمجتمع تلك المبادئ _ ونعني بالبنية الأساسية المؤسسات السياسية والاجتماعية الرئيسية وطريقة تلاؤمها مع بعضها البعض على ترسيمة نظام تعاوني واحد فإننا عندئذ نقول بلا ادعاء ظاهري و زيف أن المواطنين أحرار ومتساوون فعليا"(راولز، 2009، ص 90)

وإذا تحقق ذلك سيكون المجتمع قابلا لأن يقوم فيه نظام سياسي ديمقراطي قائم على عدالة معقولة فلدى الناس إحساسا بالعدالة، وأنّ تصورهم للعدالة هو ما يقود إلى تصورهم للنظام والدولة والمدينة والديمقراطية، وهنا يربط راولز العدالة بالنظام الذي يراه أساسيا لتحقيق العدالة ألا وهو الديمقراطية فنجده يتساءل: "إننا نطرح السؤال: ما هي صورة المجتمع الديمقراطي العادل في ظل ظروف ملائمة على نحو معقول، لكنها أحوال تاريخية وتسمح بها قوانين وتوجهات العالم الاجتماعي؟ وما هي المثل العليا والمبادئ التي يمكن لمثل هذا المجتمع أن يحاول تحقيقها نسبة إلى ظروف العدالة التي نعرفها في الثقافة الديمقراطية؟ وتشمل هذه الظروف واقع التعددية المعقولة وهذه الحالة دائمة، إذ هي تبقى بلا حدود في المؤسسات الديمقراطية الحرة"(راولز، 2009، ص ص 90-91)

وعلى ذكر فكرة عدم التساوي في المسائل الاقتصادية يرى راولز أن ذلك يكون مقبولا ومعقولا بشرط أن يعود ذلك بمنافع على الطبقات الضعيفة الدخل "لكن جون راولز يؤسس نظره على أن التفاوت وعدم التساوي في القابليات والقدرات الطبيعية ومواقعهم الاجتماعية والتي حصل لبعض الأفراد نتيجة الحظ والإقبال لا يمكن أن يكون أساس التوزيع غير المتساوي للثروة والإمكانات ولا يعتبره توزيعا عادلا ومنصفا"(حمة غريب، 2009، ص 51)

وعليه فمبادئ العدالة المذكورة سابقا، هما أساس الحريات والمساواة في الفرص والمناصب الاجتماعية والسياسية أما عدم التساوي فيكون في الخيرات والمواهب الأولية، "النقطة المركزية في نظرية العدالة هي أنه يجب توزيع الخيرات الاجتماعية والحريات الأساسية والفرص والدخل والثروة والاحترام الفردي بالمساواة بين جميع أفراد المجتمع إلا أن يكون هذا التوزيع غير المتساوي ذو ميزات أكثر وأحسن بالنسبة للطبقات الأقل تمتعا بهذه الأمور في المجتمع"(حمة غريب، 2009، ص 52)

إذن لا يمكن محو التفاوت بين أفراد المجتمع بل توجيه عدم المساواة في المشروع الاقتصادي والاجتماعي، وفي المشروع السياسي الديمقراطي، "إن أحد الأهداف العملية للعدالة كإنصاف هو توفير أساس فلسفي أخلاقي مقبول للمؤسسات الديمقراطية وبالتالي التوجه إلى السؤال عن كيفية فهم دعاوى الحرية والمساواة ولإصابة هذا الهدف ننظر في الثقافة السياسية العامة لمجتمع ديمقراطي وفي تقاليد التأويل الخاصة بدستوره وقوانينه الأساسية، طلبا لأفكار مألوفة معينة يمكن صياغتها في مفهوم للعدالة السياسية ومن المفترض أن يكون للمواطنين في مجتمع ديمقراطي فهم ضمني، على الأقل لهذه الأفكار كما هي ظاهرة في المناقشات السياسية اليومية وفي المجالات حول معنى وأساس الحقوق والحريات الدستورية وما شابه"(راولز، 2009، ص ص 91-92)

ج- العدالة والحرية والمجتمع

يربط راولز العدالة ومبادئها بالمجتمع رغم انه أكد على أن مفهوم العدالة لا يعني العدالة الاجتماعية فقط، بل يصدق على الأقوال والأفعال وغيرها، إلا انه ركز على العدالة الاجتماعية وكيفية تحقيقها، فمن المفهوم إلى المبادئ إلى

المجتمع إلى المجتمع الديمقراطي "إنني أحسب تلك الأفكار التي نستخدمها لتنظيم و إضفاء بنية على العدالة كإنصاف ككل أفكارا أساسية، وأكثرها أساسية في هذا المفهوم للعدالة فكرة المجتمع باعتباره نظاما منصفا من التعاون الاجتماعي الزمني من جيل إلى الجيل الذي يليه ونحن نوظف هذه الفكرة على أنها الفكرة المنظمة المركزية في مسعانا لتطوير مفهوم سياسي لعدالة نظام ديمقراطي"(راولز، 2009 ص92) وهنا يربط راولز العدالة بالمجتمع وبالتحديد المجتمع المنظم الذي يجسد التعاون بين الأفراد، وهذا المجتمع والتعاون بين أفراده هو ما يقودنا إلى الحديث عن مجتمع ديمقراطي تتحقق فيه العدالة الاجتماعية "وقد صيغت هذه الفكرة المركزية بالترابط مع فكرتين رفيقتين أساسيتين، وهما: فكرة المواطنين (أي أولئك المنخرطين في التعاون) باعتبارهم أشخاصا أحرارا ومتساوين فعالا بواسطة مفهوم عام للعدالة"(راولز، 2009، ص 92)

فالمجتمع الديمقراطي حسب راولز هو المجتمع الذي تتجسد فيه قيم الحرية والمساواة وهما اهم مبادئ العدالة، هذا المجتمع في حقيقته، ليس مجتمعا طبيعيا بل هو مجتمع سياسي يحتكم الى قيم الديمقراطية، وعلى هذا الأساس فان مبادئ العدالة باعتبارها جزءًا من المفهوم السياسي للعدالة هو تعيين الشروط المنصفة للتعاون الاجتماعي و"تحدد هذه المبادئ الحقوق والواجبات الأساسية التي تعينها المؤسسات السياسية والاجتماعية الرئيسية وتنظم تقسيم الفوائد الناجمة عن التعاون الاجتماعي"(راولز، 2009، ص 95)

فالمجتمع الديمقراطي نظر إلى المواطنين على أنهم أحرار ومتساوون وعلى هذا الأساس "يمكن النظر إلى المفهوم الديمقراطي للعدالة على أنه تعيين الشروط المنصفة للتعاون بين مواطنين تلك صفاتهم"(راولز، 2009، ص 95)

هذا هو المفهوم الديمقراطي للعدالة في فلسفة جون راولز وهو مفهوم يقوم على مبادئ الحرية والمساواة، و تحقيق الإنصاف بين الأفراد، إلا أن جون راولز يعقب على هذا المفهوم بسؤال نراه أساسيا في نظرية العدالة الراولزية وهذا السؤال هو: "ما هو المفهوم السياسي للعدالة الأكثر مقبولية والذي يعينالشروط المنصفة للتعاون بين المواطنين المعتبرين أحرارا ومعقولين وعقلانيين ونضيف أسوياء وأعضاء مجتمع متعاونين تعاونا كاملا في حياة كاملة من جيل إلى جيل الذي يليه"(راولز 2009، ص ص 95-96)ولقد اعتبر راولز هذا السؤال أساسيا وجوهريا في نظريته، لأنه كان موضع نقد بعض الأنظمة كالليبرالية للملكية وللأرستقراطية، وكذا تركيز النقد الاشتراكي للديمقراطية الدستورية الليبرالية، هذه الأخيرة التي ستكون محط نقد في مشروع راولز، فالمجتمع حسن التنظيم، اي المنظم بكفاءة مفهوم العدالة، هي التي تقود إلى مجتمع متعاون ومنصف "يفيد قولنا أن مجتمعنا سياسيا حسن التنظيم ثلاثة أمور هي أولا: هو مجتمع يقبل كل واحد فيه ويعرف أن كل واحد آخر مثله يقبل المفهوم السياسي للعدالة (وبذلك يقبل مبادئ العدالة السياسية ذاتها) وهو الأمر الذي تتضمنه فكرة المفهوم العام للعدالة...

ثانيا: ما تتضمنه فكرة التنظيم ذي الكفاءة بواسطة مفهوم عام للعدالة يعني فكرة أن البنية الأساسية للمجتمع أي مؤسساته السياسية والاجتماعية الرئيسية وطريقة ترابطها في نظام تعاوني هي فكرة ذات معرفة عمومية أو يعتقد بوجاهتها لتحقيق مبادئ العدالة تلك.

ثالثا: ما تتضمنه أيضا فكرة التنظيم ذي الكفاءة فكرة أن للمواطنين حسا فعالا بالعدالة يمكنهم أن يفهموا ويطبقوا مبادئ العدالة المفهوم من العموم، والعمل وفقا لذلك في معظم الأحيان كما يتطلب وضعهم في المجتمع بما يشمل من واجبات والتزامات"(راولز، 2009، ص ص 96-97)

ولقد لاحظ جون راولز أن فكرة المجتمع حسن التنظيم قد يعدها البعض فكرة مثالية غير واقعية بعيدة التحقيق، لكنه يؤكد أن قبول هذه الفكرة، لأنها تفيد كمفهوم للعدالة عمومي ومشترك، إذا نظرنا إلى مجتمع من حيث هو نظام تعاوني بين مواطنين أحرار ومتساوين، وعليه فمفهوم العدالة السياسي، الذي لا يحقق هذا الدور هو مفهوم قاصر ولفكرة المجتمع حسن التنظيم عند جون راولز معنيان: "المعنى العام الذي سبق ذكره وهو: الحسن التنظيم مجتمع منظم تنظيما فعالا بواسطة مفهوم عام للعدالة (سياسي) مهما كان غير أن للفكرة معنى خاصا وذلك عندما

نشير إلى مجتمع حسن التنظيم خاص بمفهوم خاص للعدالة، حين نقول إن كل أعضاء المجتمع يقبلون المفهوم ذاته مثلا: العدالة كإنصاف...ولنلاحظ أن المجتمع الحسن التنظيم الذي يقبل كل أعضائه العقيدة الشاملة ذاتها هو مجتمع مستحيل الوجود في واقع التعددية المعقولة، غير انه يمكن للمواطنين الديمقراطيين ذوي العقائد الشاملة المختلفة أن يقبلوا مفاهيم سياسية للعدالة"(راولز، 2009 ص98)

ثم يربط جون راولز فكرة المجتمع حسن التنظيم بفكرة البنية الأساسية للمجتمع وهنا يؤكد "وثمة فكرة أساسية أخرى ألا وهي فكرة البنية الأساسية لمجتمع حسن التنظيم وقد تم إدخال هذه الفكرة لصياغة وتقديم العدالة كإنصاف كفكرة ذات وحدة ملائمة، فهناك حاجة إليها مع فكرة الوضع الأصلي"(راولز، 2009 ص 98)

وعليه تكون البنية الأساسية هي الإطار الاجتماعي الخلفي الذي تجري في داخله نشاطات الجمعيات والأفراد والبنية الأساسية للعدالة التي تؤمن ما يمكن أن ندعوه العدالة الخلفية، والتي تحقق ما يسمى بالعدالة إنصافا.

د- العدالة كإنصاف:

ينتقل راولز ليعرض لنا أفكاره في العدالة كإنصاف، حيث يرى أنّ العدالة كإنصاف ترتبط بالدرجة الأولى بالبنية الأساسية للمجتمع، هذه البنية هي التي تحدد العدالة السياسية والاجتماعية لأي مجتمع وهنا يقول: "إحدى السمات الرئيسية للعدالة كإنصاف هي اعتبارها البنية الأساسية الموضوع الأولى للعدالة السياسية وهي تفعل ذلك جزئيا... لذا فإن تركيزنا هو كلي على البنية الأساسية على أنها موضوع العدالة السياسية والاجتماعية"(راولز، 2009، ص 99)ومبادئ هذه العدالة تقوم بتنظيم هذه البنية لكنها لا تنطبق على جميع المؤسسات الاجتماعية، "إن العدالة كإنصاف مفهوم سياسي للعدالة وليس مفهوما عاما وهو ينطبق أولا على البنية الأساسية ويرى أن المسائل الأخرى الخاصةبالعدالة المحلية ومسائل العدالة العالمية (وهو ما أدعوه قانون الشعوب) تستدعي اعتبارا منفصلا يخصها"(راولز، 2009، ص ص 101-100)

فإذن العدالة كإنصاف يرتبط بما هو سياسي، بينما العدالة المحلية والعالمية فلها اعتباراتها الخاصة "يمكننا أن ندعو مبادئ العدالة التي تتبعها مباشرة الجمعيات والمؤسسات داخل البنية الأساسية مبادئ العدالة المحلية والنتيجة هي أن مجموع ما لدينا يتألف من ثلاثة مستويات للعدالة تمتد من الداخل إلى الخارج وهي: أولا: العدالة المحلية (أي المبادئ المطبقة مباشرة على المؤسسات و الجمعيات).

ثانيا: العدالة الأهلية (أي المبادئ التي تنطبق على البنية الأساسية للمجتمع).

وأخيرا: العدالة العالمية (أي المبادئ المنطبقة على القانون الدولي).

وتبدأ العدالة كإنصاف بالعدالة الأهلية_أي عدالة البنية الأساسية_ ومن هنا تتجه نحو الخارج إلى قانون الشعوب و نحو الداخل إلى القانون المحلي"(راولز 2009، ص 101)وهذه هي مستويات العدالة كما حددها راولز، ولكن مفهوم العدالة كإنصاف مفهوم مشترك وموضوع البنية الأساسية هو موضوع العدالة "البنية الأساسية (هي) الموضوع الأول للعدالة السياسية...فنتصور العدالة كإنصاف مفهوما سياسيا ينطبق على بنية المؤسسات السياسية والاجتماعية لا عقيدة أخلاقية شاملة"(راولز،2009، ص ص 102-103)

فهو مفهوم مرتبط بما هو سياسي واجتماعي وليس بما هو عقدي أو أخلاقي.

وهذا ما يجعل من نظرية العدالة كإنصاف نظرية مقبولة تماما، مما يجعل المواطنين يتقيدون بمبادئها، "في النتيجة نسأل عن صورة نظام قانون دستوري كامل العدالة أو ما يقارب ذلك وإذا كان يمكن تحقيقه وجعله مستقرا تحت ظروف العدالة...بهذه الطريقة تكون العدالة كإنصاف خيالية (يوتوبيا) في واقع الأمر هي تسبر حدود العملي الواقعي أي المدى الذي يمكن لنظام ديمقراطي أن يحقق في عالمنا تحقيقا كاملا قيمه السياسية المناسبة – أي الكمال الديمقراطي"(راولز 2009، ص 103)

وارتباط العدالة بالديمقراطية وإمكان جعل الديمقراطية المحقق الفعلي للعدالة هو حسب راولز ما جعل "النزاع الجاري في ميدان التفكير الديمقراطي هو في جزء كبير منه نزاع حول أي مفهوم للعدالة أكثر ملاءمة لمجتمع ديمقراطي تحت ظروف مرغوبة بصورة معقولة...لابد أن توفر لنا فكرة المجتمع الحسن التنظيم أيضا بعض الإرشاد في مجال التفكير في نظرية غير مثالية"(راولز 2009 ص 103).

وفيما يخص عالمية العدالة وإمكان تحقيقها وفق النظرية الديمقراطية يعتقد راولز أنها تشبه موقف كانط من فكرة السلام العالمي الدائم حين يقول: "أنا أرى أن وجهة نظر كنت في السلام الدائم (1795) (perpetual peace) صحيحة وأن الحكومة العالمية ستكون حكومة طغيان عالمي قمعي أو إمبراطورية هشة ممزقة بحروب مدنية مستمرة عندما تحاول المناطق والثقافات المنفصلة أن تكسب استقلالها السياسي فالنظام العالمي العادل قد يكون مجتمعا من الشعوب وكل شعب له نظام (ديمقراطي) سياسي مقبول وحسن التنظيم وليس من الضروري أن يكون ديمقراطيا لكنه يحترم حقوق الإنسان والأساسية احتراما كاملا"(راولز، 2009، ص104)

وعليه يمكن الوصول إلى عدالة عالمية حتى ولو لم تطبق النظم الديمقراطية، ما دام هناك احترام لمبادئ العدالة الكونية، فالعدالة كإنصاف تصور سياسي اجتماعي وليست عقيدة شاملة أو فلسفة أخلاقية، بل هي مرتبطة بالبنية الأساسية للمجتمع وهو ما يجعلها ممكنة التحقق والتطبيق، "وتأمل العدالة كإنصاف أن توسع فكرة الاتفاق المنصف لتشمل البنية الأساسية نفسها، وهنا نواجه صعوبة جدية يواجهها أي مفهوم سياسي للعدالة يستخدم فكرة العقد سواء أكان العقد اجتماعيا أو لم يكن...يجب أن نعين وجهة نظر منها ينبثق اتفاق منصف بين أشخاص أحرار ومتساوين...إن الوضع الأصلي بصفته والتي سميناها حجاب الجهل يعين وجهة النظر هذه وفي الوضع الأصلي لا يسمح للأطراف أن يعرفوا المراكز الاجتماعية للأشخاص الذين يمثلونهم أو عقائدهم الشاملة الخاصة"(راولز 2009، ص 107)وهنا يعود راولز لفكرة الوضع الأصلي ليؤكد "إذا اقترحت فكرة الوضع لتجيب عن السؤال حول كيفية توسيع فكرة الاتفاق المنصف لتنطبق على مبادئ العدالة السياسية للبنية الأساسية، وقد أعد ذلك الوضع كموقف منصف للأطراف باعتبارها حرة ومتساوية وباعتبارها على بينة صحيحة من الوضع"(راولز، 2009، ص 109)

فكل اتفاق بين الأطراف الممثلة للمواطنين يعد اتفاقا منصفا، مادام مرتبط بمبادئ العدالة وبالبنية الأساسية، كما انه يحدد شروط التعاون بين الأفراد المعتبرين أحرار ومتساوين، وهو ما قاد إلى ظهور مصطلح العدالة كإنصاف حسب جون راولز فالوضع الأصلي هو ما يقود إلى تأسيس مبادئ العدالة ومفهوم سياسي للعدالة فهو وسيلة للوصول إلى اتفاق يقود لتحقيق مبادئ العدالة، فالعدالة كإنصاف تعتبر المواطنين منخرطين في تعاون اجتماعي ولديه حس بالعدالة، وهذا الحس يجعل لهم قدرة على فهم وتطبيق هذه المبادئ، "إن العدالة كإنصاف مفهوم سياسي أي هو مفهوم مصمم لحالة خاصة للبنية الأساسية ولم يقصد به أن يكون عقيدة أخلاقية شاملة"(راولز، 2009، ص 113)

بعد هذا العرض يطرح جون راولز سؤالا يبدو كذلك مهما مفاده "بأي معنى يعتبر الأشخاص متساوين؟ لنقل أنهم يعتبرون متساوين بمعنى أنهم يتمتعون إلى الحد الأدنى الجوهري بالقوى الأخلاقية الضرورية للانخراط في تعاون اجتماعي لمدى حياة كاملة وللمشاركة في المجتمع كمواطنين متساوين ونعتبر حيازتهم على هذه القوى لهذه الدرجة أساسا لتساوي المواطنين كأشخاص"(راولز 2009، ص 114) وباعتبار المجتمع نظام تعاوني فان أساسه المساواة خاصة في التمتع بالقدرات الأخلاقية، وعلى أساس الاعتبارات الأخلاقية يميز جون راولز بين المجتمع السياسي وغيره كالكنائس والمجتمعات العلمية كما يسميها، أما "في المجتمع السياسي الديمقراطي الوارد في العدالة كإنصاف لا وجود لمثل هذه القيم المشتركة والغايات منفكة عن تلك التي تقع تحت عنوان المفهوم السياسي للعدالة ذاته والمرتبطة بهذا المفهوم فمواطنو مجتمع حسن التنظيم يؤكدون الدستور وقيمه السياسية كما هما متحققان في مؤسساتهمو يشتركون في الغاية والتي هي توفير العدالة لبعضهم البعض الآخر كما تقتضي ترتيبات المجتمع"(راولز 2009، ص ص 114-115)

فالإنسان حسب راولز يولد في مجتمع وقد يولد في متحدات، وفي أديان وثقافاتها المتمايزة، إلا أن الملاحظ أن المجتمع ووفق صورة حكمه السياسي ووفق قوانينه يمارس ما يسمى بالسلطة القمعية، والمؤكد أننا نستطيع التخلي على جميع المتحدات إلا أننا لا نستطيع أن نتخلى عن المجتمع "غير أن المجتمع الديمقراطي خال من مثل هذه القيم والغايات المشتركة والتي يفضلها يمكن تمييز المواطنين واحدهم عن الآخر والذين يمكنهم أن يكونوا أعضاء تعاونين تعاونا كاملا في المجتمع السياسي يحسبون متساوين كلهم ولا تختلف معاملتهم إلا بالمقدار الذي يسمح به مفهوم العدالة السياسي العالم"(راولز، 2009، ص 115)

ويرى راولز أن اكبر خطا يكمن في عدم التمييز بين المتحد والمجتمع السياسي الديمقراطي، رغم أن هذا الأخير يحتوي على متحدات متنوعة تساعد على انسجامه بعد ذلك يتطرق راولز إلى فكرة تعد من مبادئ العدالة إلا وهي الحرية وكعادته يطرحها راولز في سؤال مفاده: "بأي معنى يكون المواطنون أحرارا؟ وهنا أيضا علينا أن نتذكر أن العدالة كإنصاف هو مفهوم سياسي للعدالة خاص بمجتمع ديمقراطي أن المعنى ذو الصلة الخاص بالأشخاص الأحرار يجب اشتقاقه من الثقافة السياسية لمثل هذا المجتمع... إن المواطنين يعتبرون أحرارا من وجهين:

أولا: المواطنون أحرار بمعنى أنهم يتصورون أنفسهم والآخرين بوصفهم يحوزون على القوة الأخلاقية القادرة على تكوين مفهوم للخير...ويحق للمواطنين باعتبارهم أشخاصا أحرارا أن ينظروا إلى أشخاصهم كمستقلين عن أي مفهوم خاص للخير...فإن هويتهم العامة أو القانونية كأشخاص أحرار لا تتأثر بالتغيرات في مفهومهم المحدد للخير عبر الزمن"(راولز، 2009، ص ص116-117)

فالمواطن قد يغير دينه إلا انه يشعر بذاتيته وهويته، سيبقى له حقوق وواجبات، وهنا تكمن حريته بالإضافة إلى قدرة المواطن على مطالبة المؤسسات بالأخذ بمفاهيم للخير وعليه "عندما نصف كيف يعتبر المواطنون أنفسهم أحرارا نعتمد على كيفية نظر المواطنين لأنفسهم في مجتمع ديمقراطي في حال نشوء مسائل تتعلق بالعدالة السياسية...أؤكد أن مفهوم الشخص الحر والمتساوي مع غيره هو مفهوم معياري مصدره تفكيرنا الأخلاقي والسياسي وممارستنا"(راولز، 2009 ص ص 119-120)والعدالة كإنصاف في الحقيقة مفهوم وضع لمجتمع ديمقراطي، تقوم العلاقة بين أفراده على التعاون، على اعتبار أنهم أحرار ومتساوون فهي عند راولز شكل من الليبرالية السياسية التي تحاول أن تضع مجموعة من المبادئ والقيم التي تنطبق على جميع المؤسسات اجتماعية كانت أم سياسية، أما السلطة في هذا النظام فهي في الحقيقة سلطة المواطنين لهذا "إن مفهوم العدالة يجب أن يكون مفهوما سياسيا...فلا تكون السلطة السياسية مشروعة إلا عندما تمارس طبقا لدستور (مكتوب أو غير مكتوب) وتكون مبادئ القانون الأساسي الجوهرية قد صادق عليها جميعالمواطنين المعقولين والعقلانيين"(راولز، 2009، ص ص 145-146) وهذا ما يوفر للعدالة كمفهوم سياسي إطارا ليبراليا عن فكرة أو مبدأ المشروعية السياسية، ليصل راولز إلى صياغة مبدئي العدالة عندما يقرر "مبدآ العدالة أ_ لكل شخص الحق ذاته والذي لا يمكن إلغاؤه في ترسيمة من الحريات الأساسية المتساوية الكافية وهذه الترسيمة متسقة مع نظام الحريات للمجتمع ذاته.

ب_ ويجب أن تحقق ظواهر اللامساواة الاجتماعية والاقتصادية شرطين: أولهما يفيد أن اللامساواة يجب أن تتعلق بالوظائف والمراكز التي تكون مفتوحة للجميع في شروط مساواة منصفة بالفرص.

وثانيهما: يقتضي أن تكون ظواهر اللامساواة محققة أكبر مصلحة لأعضاء المجتمع الذين هم الأقل مركزا"(راولز، 2009، ص 148)

وهنا يتناول جون راولز مسالة العدالة العالمية أو الكونية، حيث يقوم بعرض الآراء في القضية من حيث أن هناك من يرى أن المساواة بين الشعوب هي التي تعبر عن العدل أما الرأي الثاني فيرى أن اللامساواة أحيانا تكون عادلة، ولكنها تؤثر على العلاقات بين الشعوب، وهو ما أكده في كتاب قانون الشعوب الذي يقول فيه: "المساواة بين الشعوب يوجد رأيان في قضية المساواة، يؤمن الرأي الأول أن المساواة عادلة أو أنها خير في ذاتها، من ناحية أخرى يرى قانون

الشعوب أن اللامساواة ليست دائما غير عادلة وأنها عندما تكون كذلك ترجع عدم عدالتها إلى تأثيراتها غير العادلة على بنية مجتمع الشعوب وعلى العلاقات بين الشعوب"(راولز، 2007 ص 153)

2- نقد لفلسفة العدالة الراولزية:

إن العدالة الراولزية عدالة يوتوبية مثالية وهو ما صرح به راولز ذاته، سواء من جانب التصور والمفهوم، أو من جانب المبادئ والأسس، كذلك هناك من نقد راولز في قضية حجاب الجهل والوضع الأصلي الذي انطلق منهما لتأسيس عدالة محلية وكونية فالعدالة الاجتماعية، من خلال المبادئ التي تبنى عليها من المفترض أن تؤسس على نظام توزيعي عادل للحقوق والواجبات، ترتبط بزمان ومكان متغيرين "وإذا كانت العدالة الاجتماعية عند جون راولز تتصف بإحدى الفضائل الاجتماعية بل أعلى فضيلة اجتماعية شانها شأن الحقيقة في المعارف، فإن الأصول المكونة لها هي مبادئ موضوعية عامة و مطلقة، بالإضافة إلى أن جون راولز يؤكد على تلك المبادئ نتيجة انتخاب عقلاني من مثل أفراد أحرار ومستقلين و قاموا بانتخابها من خلال تأمل عقلاني حر"(حمة غريب، 2009، ص 70)

كذلك تأسيسه للعدالة الليبرالية الديمقراطية ومبدأ المشروعية، من خلال إيمانه بان العدالة تقوم على مواطنين أحرار ومتساوين، وهو ما جعله محط نقد لليبراليين والاشتراكيين على حد سواء فمجرد الكلام عند الليبراليين عن العدالة الاجتماعية هو انتهاك لحرية الأفراد فنظرية راولز تميل إلى اليوتوبيا، إنها نظرية وفرضية وليست واقعة تاريخية، كما أنها تميل إلى المساواة في الفكر الماركسي والاشتراكي عموما وهو ما جعلها محط أعداء الليبراليين، "إن المساواة التي ننظر إليها كونها خطرا على الحرية إتباعا لأفكار توكفيل كانت في الأصل متطابقة معها"(أرندت، 2008، ص 41) ومن الذين انتقدوا نظرية العدالة عند جون راولز الفيلسوف الألماني يورغن هابرماس الذي انتقدها من ثلاثة وجوه: الأول يتعلق بالوضع الأصلي.

والثاني متعلق بعدم تفكيك جون راولز بين الإنتاج العقلي لنظريته و قبولها.

والثالث عدم نجاحه في تحقيق هدفه وغايته، وهو الجمع بين أساسيتين هما الحرية والمساواة.

إن هذه النظرية لم تراع الدين كذلك إنها نظرية تلائم مجتمعات معينة وأفراد محددين وليس كل أعضاء المجتمع وهي المجتمعات الديمقراطية الليبرالية الحديثة كما أن فكرة الوضع الأصلي مجرد افتراض فقط، وإن هذه النظرية بنيت على العقد الاجتماعي لجون لوك وروسو وهوبز، "في العدالة كإنصاف وخلافا للنظرة النفعية يعد حق الفرد في التمتع بحرية متساوية في مواجهة أمور تفضلها الأغلبية ضد هذه الحرية أمرا ثابتا ثبوتا مطلقا"(ساندل، 2009، ص 62)

ولقد كان راولز معارضا للتصور النفعي للعدالة، لأن الأفكار النظرية التي يحملها المذهب النفعي لا تتطرق إلى أهم عنصر في العدالة وهو المرتبط بالتوزيع وعليه فالمنفعة تركز على رفاهية البشر لا على تحقيق العدالة وكذلك نظريته في العدالة معارضة لجميع النظريات الغائية "يكشف الربط الذي يقيمه راولز بين أولية العدالة وغيرها...عن شيء في البناء العام لنظريته ويبيّن مدى حرصه على إثبات قوة مفهوم أولية العدالة"(ساندل، 2009، ص 69)

أما موقفه من العدالة الكونية فقد عده البعض خيالا أو يوتوبيا لا يمكن أن تتحقق من حين انه يستحيل تحقيق المساواة المطلقة بين الشعوب، ورغم ذلك يبقى راولز أهم من نظر لمشكلة العدالة المحلية والكونية، فقد لقيت أفكاره تمجيدا من كثير من المفكرين وعلماء القانون والسياسة حيث يقول أحد الفلاسفة عن راولز "إنه لا يوجد فيلسوف عظيم في القرن العشرين إلا جون راولز وبهذا الأسلوب أعاد لفلسفة السياسة روحها التي افتقدته وأدخل في الفكر الليبرالي ما يعد مستحيلا فيه وهو مفهوم العدالة"(حمة غريب، 2009، ص 24)

بل إن هناك من لقبه بالمسيح "إنه أثبت الوجود الخارجي العيني للقواعد الأخلاقية وبهذا ابتعد عن النسبية المطلقة والمقيدة...وبأخذه بالوظيفة الكانطية أنهى السيطرة المطلقة للمذهب النفعي على الفكر الغربي...واحدث مفهوم المعقولية (Reasonality) بدل الصدقية لوصف العدل والقواعد الأخلاقية"(حمة غريب، 2009، ص 25)

عندما سئلت حنة أرندت عن وجود فيلسوف عظيم قالت: "لا يوجد فيلسوف عظيم غير جون راولز""(حمة غريب، 2009، ص 105)

أما فيما يخص العدالة الكونيةفإن راولز نّظر لها بقانون اسمه قانون الشعوب الذي يبنى على الديمقراطية والليبرالية كنظام قادر على تحقيق العدالة بين الأفراد داخل مجتمعهم، وبين الشعوب، وربما هذا ما جعل راولز يؤمن بأن هذا النظام هو الذي يعولم العدالة ومبادئها ومن ثم يمكن تحقيق عدالة عالمية بين الشعوب "يدافع جون راولز عن مبادئ و معايير القانون الدولي والممارسة الدولية فيما يأمل تبيان كيف أن المجتمع العالمي الذي يتألف من شعوب ليبرالية وخيرة هو مجتمع ممكن ويشكل مذهبه رؤية طوباوية توسع ما بعد في العادة حدود الفلسفة السياسية العلمية ولأنها تجمع المعقولية والعدالة مع شروط تمكن المواطنين من تحقيق مصالحهم الأساسية"(كورليت و جاري وشاربلسا، 2013، ص14)

ورغم ذلك فبقدر ما هوجمت نظرية العدالة بقدر ما تعرض قانون الشعوب للهجوم ومن الليبراليين أنفسهم، وكذلك تعرض للهجوم من طرف أعداء العولمة الذين يتصورون قانون الشعوب امبريالية جديدة تريد أن تحكم العالم باسم العدالة الكونية، في حين هي تقضي على التنوع والاستقلالية الثقافية ويكرس أحادية مهيمنة على شؤون العالم "هناك هجوم للنزعة الليبرالية الكوزموبوليتانية (Cosmopolitanism)* على قانون الشعوب الذي يقول به جون راولز لاحظ برنارد بوكسيل أنه يمكن بسط المحتوى المعلوماتي في مبدأ راولز في المساواة المنصفة للفرص ومبدأ الاختلاف (كما تم التعبير عنهما في نظرية في العدالة بحيث يسريان على المستوى العالمي) غير أن بوكسيل (Bernard Boxell) (1902-1977) يوجه مجموعة من الانتقادات للنظرية المبكرة في العدالة الكوزموبوليتانية التي تبناها تشارلز بيتز "سيؤدي المبدأ العالمي في مستواه منصفة للفرص إلى تقويض التنوع الثقافي والاستقلالية الوطنية والاحترام الفردي للنفس ويسبب اضطرابا دوليا ولعله يفترض مؤسسة حكومة العالم التي تعد مؤسسة خطيرة"(كورليت و جاري وشاربلسا، 2013، ص 16) رغم أن جون راولز أراد أن يوضح مفهوم قانون الشعوب المؤسس لعدالة كونية ومدافعا عنه حينما يقول: "وهكذا فإن ممثلي الشعب يموضعون بشكل مناسب ومنصف بوصفهم أحرارا ومتساوين وتندمج الشعوب على أنها عقلانية كما أن ممثليها أيضا يتداولون حول الموضوع الصحيح وفي هذه الحالة حول محتوى قانون الشعوب فضلا عن ذلك فإن مشاوراتهم تتم وفق المبررات الصحيحة (حسب القيود التي يفرضها حجاب الجهل)، وأخيرا فإن اختيار المبادئ الخاصة بقانون الشعوب مؤسس على مصالح الشعب الأساسية التي يحددها في هذه الحالة مفهوم ليبرالي في العدالة (سبق اختياره في الوضع الأصلي الأول)"(Rawls,1999 ص 33)

ووفق هذا التصور فان الشعوب ستختار بكل حرية من يمثلها، وستنشأ دول ديمقراطية وتكون العلاقات بينها علاقات عادلة، تقوم على احترام قانون الشعوب المبني على الحقوق والواجبات وعلى اعتبار المواطنين أحرارا ومتساوين "وفق هذا الإجراء فيما يجادل راولز سيتم اختيار مبادئ العدالة بين الشعوب الحرة والديمقراطية الآتية:

1. الشعوب حرة ومستقلة وعلى الشعوب الأخرى أن تحترم حريتها واستقلالها.
2. يجب على الشعوب أن تلتزم بالمعاهدات والمواثيق.
3. الشعوب متساوية وهي أطراف فيما نعتقد بينها اتفاقات.
4. ينبغي للشعوب أن تلتزم بواجب عدم التدخل.
5. لدى الشعوب حق في الدفاع عن نفسها غير أنه لا يحق لها التحريض على الحرب لأي أسباب أخرى.
6. ينبغي للشعوب أن تحترم احترام حقوق الإنسان.

7. ينبغي للشعوب أن تلتزم التزام قيود محددة بعينها أثناء خوضها الحرب.
8. على الشعوب واجب تقديم العون لشعوب أخرى تعيش في ظروف سيئة تحول دون حصولها على نظام سياسي أو اجتماعي عادل أو صالح""(كورليت و جاري وشاربلسا، 2013، ص 15)

وهناك من يرى أن هذه المبادئ الثمانية أغفلت ما يسمى بالعدالة التعويضية بين الشعوب وخصوصا ونحن نعلم أن هناك شعوبا احتلت شعوبا أخرى وسلبتها حقوقها وخيراتها، ومارست عليها شتى أنواع الظلم والسلب والعبودية والاستعمار"ببساطة يلزم الشعوب الليبرالية والخيرة أن تعوض الشعوب التي ألحقت بها الضرر ظلما وفق ما هو متضمن في بند المساواة في الحماية"(كورليت وجاري وشاربلسا 2013، ص ص 16-17) ورغم ذلك تبقى بنود هذه العدالة التعويضية العالمية غامضة لأنها لا تحدد من يعوض من ومن هو الطرف الثالث الذي يتولى عملية التعويض.

بالإضافة إلى ما قدمه هؤلاء من نقد، نجد كذلك من أكبر الفلاسفة المعاصرين الذين قاموا بنقد فلسفة جون راولز، سواء في العدالة أو في الليبرالية، نجد الفيلسوف الألماني يورغن هابرماس، الذي قدم جملة من الاعتراضات على فلسفة العدالة والليبرالية الجديدة عند جون راولز ففي كتاب "بين الطبائعية والدين" يثير هابرماس عدة اعتراضات ضد المفاهيم الطوباوية واقعيا مثل مفاهيم راولز كما أفصح عنها في الليبرالية السياسية... وهذه الاعتراضات اعتراض العبء المجحف "الاعتراض المؤسس على العجز"، الاعتراض المؤسس على التسامح مع الشعوب غير الليبرالية، اعتراض على الإصرار على منح الشعوب غير الليبرالية عضوية في مجتمع الشعوب دون إيقاع عقوبة عليها، اعتراض "المحتوى المعياري" أي أن رؤية راولز تعوز المحتوى المعياري كما أنها غير قابلة للتحقق"(كورليت و جاري وشاربلسا 2013، ص 20)

معنى ذلك حسب هابرماس أن هناك عبء مجحف يقع على المواطنين سواء كانوا متدينين أو غير ذلك، أي أن المواطنين العلمانيين لديهم استعداد للتمسك بالمعيار العام أما المتدينين، فيلزمهم بذل جهد لترجمة مبرراتهم الدينية إذا رغبوا في المشاركة في الخطاب العام "وتستفيد العدالة والمساواة والإنصاف بشكل أفضل لو كان متوقعا من المواطنين العلمانيين مساعدة المؤمنين في عملية الترجمة هذه"(كورليت و جاري وشاربلسا، 2013، ص 20)كما ينبغي على النظام السياسي الليبرالي أن يتوقع تفاعل المواطنين المتدينين، ولكن هذا على حد تعبير هابرماس "لا يتسنى لكثير من المواطنين المتدينين حيواتهم للخطر"(كورليت وجاري وشاربلسا، 2013، ص 21)

الاعتراض الآخر الذي يقدمه هابرماس فهو اعتراض يخص الشعوب غير الليبرالية، التي ربما لا تقبل الليبرالية ولا مفهومها في العدالة، وخاصة فكرة المساواة وكذلك فكرة التسامح مع الشعوب التي مارست عليه الظلم بينما "العدالة هي أولى الخيرات وفق الفلسفات الاجتماعية الليبرالية والسياسية والقانونية والمجتمع الليبرالي العادل المثالي فيما يجادل هابرماس يعترف بالمساواة الكلية التي تشكل ملمحا أساسيا في العدالة الليبرالية وضم الشعوب غير الليبرالية إلى مجتمع الشعوب دون إيقاع عقوبة عليها سيكون في واقع الحال مكافأة على الظلم يجب إذن اعتبار الانتهاك المنتظم للعدالة في المجتمع عبئا كافيا يبرر التدخل"(كورليت و جاري وشاربلسا، 2013، ص 21)

كما ينتقد هابرماس ليبرالية جون راولز السياسية ويعتقد أنها فاشلة لأنها تعوز المحتوى المعياري وكذلك من الصعوبة التأكد من فرضية الوضع الأصلي، الذي بنى عليه راولز نظرية العدالة، كما لا توجد في الأصل مؤسسة يمكن أن تؤمن العدالة في أي مجتمع "إن نقد هابرماس لنظرية راولز في كتابه بين الطبائعية والدين مثير من حيث تعويله الحصري على الليبرالية السياسية في مقابل قانون الشعوب...لأنه تناول مسائل العدالة العالمية بشكل مباشر...إن راولز يقترح نظرية في العدالة العالمية تستطيع التخفيف من حدة الحاجة إلى مجرد تغيير خصائص الدول القومية الداخلية وتؤمن تعويضا عن ذلك أساسا لكل المجتمعات بحيث تعيش حرة على المستوى العالمي"(كورليت و جاري وشاربلسا، 2013، ص 27)

خاتمة:

لقد استطاع جون راولز أنْ يفكك نظرية العدالة مبينا ان العدالة كإنصاف هي العدالة التي يجب أن تطبق بين الشعوب والأمم وبين المجتمعات وحتى الأفراد، كما استطاع جون راولز بفكره الواقعي أنْ يؤسس لأشهر نظرية في العدالة لأنها بنيت على مبادئ وأسس واقعية، تنطلق من التفكير في الانسان كإنسان، وتبنى على الحرية والمساواة، وهي المبادئ التي يجب أنْ تعمّ بين الشعوب لتزول الحروب ويختفي العنف والإرهاب.

إنّ قانون الشعوب يجب أنْ يؤسس على العدالة التوزيعية فهي العدالة التي تحقق الانصاف وهذه العدالة ترتبط اشد الارتباط بالليبرالية على أساس انها من تمنح الحرية للأفراد والمجتمعات والدول للتنافس الحر، وهنا تختفي الطبقية ويزول الظلم والصراعات، كما بنى راولز نظريته في العدالة على ضرورة احترام قانون الشعوب والنظام العالمي وعليه يمكنأن تطبق هذه النظرية ورما ما يؤكد ذلك هو استناد هيئة الأمم المتحدة في ميثاقها الأممي على كثير من أفكار جون راولز التي جاءت في كتبه: نظرية العدالة، العدالة كإنصاف، الليبرالية والسياسية، وأخيرا قانون الشعوب.

ورغم ذلك فهذه النظرية لم تسلم من النقد وحتى الرفض من كثير من المفكرين وحتى من داخل الفكر الغربي، ومنهم يورغن هابرماس الذي وجه لها نقدا تفكيكيا موضحا أنها تجسيد للنزعة الامبريالية، وتدعيم للنظام الليبرالي والرأسمالية الفاحشة فهي تنظير يريد أن يرجع المجتمعات الى وضعها الأصلي أين يتساوى جميع الناس حتى يتحقق الانصاف، وهذا غير ممكن لأن الليبرالية تؤمن بالتفاوت والعمل والاختلاق، وهنا يؤكد هابرماس الطبيعة المتناقضة في هذه النظرية، كذلك لا يمكن تحقيق هذه العدالة بين الشعوب، فلا يمكن ان نساوي بين الأمم والحضارات، وفقا لقانون دولي انتجه القوي ليفرضه على الضعيف، حتى يبقى تابعا له، والملاحظ لنظرية العدالة الراولزية وأسسها أنها كرست أكثر هيمنة الغرب بنظامه الليبرالي والرأسمالي معتبرة اياهما النظام الوحيد الذي يستطيع ان يحقق العدالة بين الشعوب، في حين هذا النظام أراد ابتلاع الخصوصيات الثقافية والحضارية للمجتمعات والأمم، بل أرادت الدول الغربية فرضه بالقوة على باقي الشعوب، فأين هي العدالة إذا.

وعليه فالعدالة الحقيقية الواقعية تكمن في احترام الآخر والقضاء على كل بؤر الصراعات والحروب والأنانية، بين الأمم والشعوب، واحترام مبدأ تكافؤ الفرص بين الأفراد داخل المجتمعات، وميثاق الأمم المتحدة بين الدول والأمم، ليعم مكانها الخير والحب والتسامح والسلام، بين الانسان واخيه الانسان، ويزول العنف والإرهاب والقتل والدمار في كوكب لم يعد فيه مجال للصراع، لأن الانسان اليوم امام تحديات بيولوجية وبيئية أكبر تهدد وجده ومصيره.

قائمة المصادروالمراجع:

أولا باللغة العربية:

- أنجلو كورليت (وآخرون)، احذف (ومارك نورزا جاري وجفري شاربلسا راولز وهابرماس)، في الظرف الكوزموبوليتاني ترجمة: نجيب المحجوب الحصادي، مجلة الثقافة العالمية، السنة الثلاثين/ يناير فبراير 2013، عدد 168، الصفحات من 14 الى 24 المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.
- تحسين حمة غريب، 2009، فيلسوف العدالة جون راولز، نظريته في العدالة، (د ط)، كتاب إلكتروني منشور على موقع اقرأ الثقافي https://iqra.ahlamontada.com/t3518-topic
- جون راولز، 2011، نظرية في العدالة، ترجمة ليلى الطويل، (د ط) دمشق، الهيئة العامة السورية للكتاب،وزارة الثقافة.
- جون راولز، 2009، العدالة كإنصاف، إعادة صياغة، ترجمة، حيدر حاج إسماعيل، (ط1) بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.
- جون راولز، 2007، قانون الشعوب وعودة إلى فكر العقل العام ترجمة محمد خليل، (ط1) القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة.
- حنة أرندت، 2008، في الثورة، (ط1)، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.
- ديفيد جونستون، 2012، مختصر تاريخ العدالة، ترجمة مصطفى ناصر، (د ط)، الكويت، عالم المعرفة المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.

- مايكل. ج. ساندل، 2009، الليبرالية وحدود العدالة، ترجمة محمد هناد، (ط1) بيروت،مركز دراسات الوحدة العربية.

المصادر بالأجنبية:

- John Rawls ,1999, The law of peoples, Cambridge, Harvard University, press, P 33.

الهوامش:

*الكوسموبوليتية هي الأيديولوجية التي تقول إن جميع البشر ينتمون إلى مجتمع واحد، على أساس الأخلاق المشتركة. يسمى الشخص الذي يلتزم بفكرة الكوسموبوليتية في أي شكل من أشكالها، كوسموبوليتاني أو مواطن عالمي. تقترح الكوسموبوليتية في الأصل، إنشاء بوليس كوزمو أو «حكومة عالمية» للبشرية جمعاء. يشبه المصطلح العولمة والعالمية